الدرس اللغوي وتطوره في فكر العلامة الدكتور طارق عبد عون الجنابي

د.عدي حسين علي
الجامعة المستنصري

تقدمة:

اتسمت ميادين الدراسات اللغوية في مجالاتها المختلفة بالطابع الممنهج الذي عدّه الباحثون نمطاً معرفياً منسجماً يتجه إليه الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، ولا بدّ للظاهرة المعرفية أن يكون محورها المنهج الثابت الذي تحدد ملامحَه مبرراتُ التجربة والتقصي والكشف، وتخطي مقتضيات الحاجة، أضف إلى ذلك اللجوء إلى اقتباس بعض الرؤى التي قد تنتمي إلى منهج آخر، وهذا الامتزاج يصفه البعض أنه جزء مهم في التكامل البحثي والانسجام المعرفي، في حين يرى الآخر أنه نوع من الخلط غير المقبول في تحديد الدرس المتناسق، إلا في حالة الاضطرار المبرر الذي قد ينشأ من خلاله درس موضوعي متكامل.

إنّ تحديد المنهج الذي يحاول فيه الباحث طرح مدونته العلمية يتم عن طريق اللجوء إلى ما سبقه من مفاهيم، فهو بدوره حلقة وصل ترسم ملامح جديدة لما توصل إليه، فتكون محاولته عبارة عن إضافة حقيقية للفكر والمفهوم، وفي أحايين كثيرة يكون الباحث نسخة مطابقة لمن سبقه في هذا الميدان، وهذا ما يحاول بسببه الكثير من المتخصصين، ولاسيّما الجادّون في الطرح والاهتمام، أن يجعلوا المنهج جزءاً خادماً لبحثهم العلمي وليس العكس، والمعلوم أنّ المنهج قد وُصِف بأنّه التيار أو المذهب أو المدرسة، فيتخذه الباحث أسلوباً لأفكاره لكي لا يتشتت به السبيل أمام تزاحم الآراء والأفكار والرؤى المختلفة[1]، وإذا كان المنهج سوراً معرفياً يصعب اختراقه فلِمَ كلما مرّ زمان ما تغيرت المناهج واستُحدثت أخرى؟ إذ إنّ المدارس العربية اللغوية قد تأثرت بالمدارس الغربية أيّما تأثرٍ من خلال المنهج التاريخي والمقارن والوصفي والتقابلي، ولم تقتصر على المناهج الرئيسة فحسب بل لجأ الباحثون إلى مناهج فرعية (لو جازت العبارة) كالمنهج البنيوي والمنهج الشكلي والمنهج التجريدي والمنهج التوليدي التحويلي وغيرها من المناهج[2]، فهو بذلك ميدان متطور لا يمكن تحويطه بالقوالب والقوانين،

خاصّة ما يتعلق بالعلوم الإنسانية التي تتأثر تأثيراً مباشراً بطبيعة الحياة وأنماطها، فكلما تأتي حقبة زمنية وتظهر فلسفة ما تجد العلوم الإنسانية تميل إلى تلك المستحدثات بطابعها الفكري وكذلك التطبيقي، ولعلّ علم اللغة جزء رئيس من تلك العلوم، فهو ذو تأثر مباشر بها، فالمرحلة التاريخية التي مرّ بها تبين مديات التطور والتغيير الذي لجأت إليه أفكار الدرس اللغوي منذ نشأته وحتى يومنا هذا، فضلاً عن شعور الباحثين أن هناك الكثير من الحقائق والتفسيرات اللغوية لا يمكن اكتشافها إلا بالاستعانة بالمناهج الحديثة، فتاريخ العربية وأصولها بحث خالص من بحوث علم اللغة التاريخي والمقارن، فضلاً عن علم اللغة الوصفي وعلم اللغة التقابلي وغير ذلك[3].

لم يكن لمعظم الدارسين بدٌّ من محاكاة ما بين أيديهم من المؤلفات مع إضافة بعض المفاهيم التي لا تبتعد كثيراً عمّا يتناولون، فالخط البياني الذي رسمه علم اللغة الهندي صار ميزاناً لمحتوى التنظير والتطبيق لدى علماء اللغة من بعدهم في الميادين شتى والحضارات المختلفة، إذ يقول ماكس موللر (Max Muller): "إنّ النظام النحوي الذي وضعه الهنود في ذاته أقرب إلى الكمال"[4]، أمّا الإغريق فلم يخرجوا عن هذا الخط المعياري التفكيكي وكذلك فعل الرومان ومن بعدهم السريان، ثم جاء العرب بدرسهم الطويل العريض الذي لم يحاول في بداياته الخروج عن نمطية الدرس الكلاسيكي أيضاً[5]، حتى جاءت البلاغة لتعلن عن نمط بنيوي خجول يبتعد عن محددات التفكيك، ثم ما يلبث كثيراً حتى يعاود أدراجه إلى الأنماط النحوية المعتادة مبرزاً جانباً معرفياً جديداً غايته خدمة القرآن الكريم وليس علمَ اللغة وهذا ما يعيد منهجية الدرس اللغوي إلى المربع الأول.

ولم يكتفِ المحيط اللغوي القديم بهذا العمق التاريخي الطويل، فكل أمة تنشئ درساً لغوياً تُرجئ نشأته إلى المنهج الكلاسيكي المعياري، وهذا ما فعله النحو العبري ، فقد وضع النحويون العبريّون قواعد لغتهم وقوانينها على غرار النحويين العرب، يقول أحمد فؤاد:"بدأ اليهود في وضع قواعد للغة العبرية محاكاةً لما كان من شأن العرب في وضع قواعد العربية"[6]، ولم يبتعد النحو الآرامي كثيراً عن ذلك، فقد ألّف النحويون الآراميون قواعدهم على غرار التأليف العربي بقواعد نحوية وصرفية وصوتية[7]، أمّا النحويون السريان فعلى الرغم من سبقهم العربَ في التأليف النحوي إلا أنّهم ألفوا كتبهم النحوية المتأخرة على غرار التأليف والتقسيم العربي[8]، وكذلك جميع الدراسات الكلاسيكية المتأخرة والحديثة المتأثرة تماماً بالمنهج الآنف الذكر، وهذا ما حاولت أوربا حديثاً

الإفلات من ارتباطه الوثيق الذي تحكّم بعلم اللغة لمئات السنين تحكماً فكرياً وإيديولوجياً ومعرفياً، فاستقلت تصنيفاته وحيثياته ومشاربه عن الاختلاط والامتزاج والتداخل في معارف ومظاهر العلوم الأخرى، ربّما امتزجت بعض الشيء بالفلسفة والمنطق وعلوم الدين ولكنّها تقولبت في هذا الميدان غير آبهةٍ لما تضفيه إليها العلوم الأخرى، وفي هذا الصدد انفردت الفكرة اللغوية الحديثة بجعل علم اللغة علماً ميدانياً تكاملياً ينسجم مع التلاقح الفكري والمعرفي الذي حلم به الكثير من السابقين، وجاء كمحاولات خجولة داخل المتون وضروب التأليف دونما الإشارة إليه كنمط مستقل يخرج عن مجال التأليف والتنظير المعتاد، وقد تحقق هذا الحلم على أيدي الوصفيين الجدد الذين نقلوا علم اللغة من ميدان القداسة والأحكام إلى ميدان العلم والتجربة الصِرفة، وهذه السمة سنتعرف عليها جلياً عند العلامة الجنابي الذي يُعدّ بذاته منهجاً عربياً وصفياً بامتياز.

إنّ هذا التباري الطويل الذي مرّ به الدرس اللغوي وبعد ظهور المدرسة الوصفية الحديثة التي احتلت معظم مساحات الدرس اللغوي في العالم لم يجعل المنهج التقليدي عرضةً للاندثار التام، وأخص بالذكر الدرس اللغوي العربي، نعم إنه تأثر به أيّما تأثر وأنه صار جزءاً مهماً من الدرس اللغوي الحديث، وهذا جلي في مضمار الدراسات اللغوية في دول المغرب العربي وكذلك في العراق ومصر ودول الشام، وقد ظهر ذلك على يد مجموعة كبيرة من المتأثرين منهم إبراهيم أنيس وتمّام حسان ومحمود السعران وكمال بشر[9]، فضلا عن مجيد الماشطة ومازن الوعر وميشال زكريا ومحمد غاليم ومحمد الشاوش وغيرهم كُثُر، بيد أن الكثير من القائمين على تنظيم الدرس اللغوي العربي يحاولون قدر الإمكان الجمع بين المنهجين؛ مخافة ضياع تراث مئات من السنين، وعلماً منهم ومعرفةً يقينيةً أن للعربية الفصحى مزية لا تتمتع بها أي لغة في العالم، ناهيك عن الجانب الديني أو القومي الذي يلجأ إليه كثيرون، أمثال إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري ويوسف كركوش وصاحب أبو جناح[10]، بالمقابل هناك مدّ معرفي جديد ينتشر بين الأروقة كفيضان الماء فهو يدخل كل خرم من دون توقف فلا هذا يُلجم ولا ذاك يزول، ومن هنا بدأت محاولات الدارسين أن يجعلوا من المنهجين كلاً منسجماً يضفي إلى الدرس اللغوي صبغة الحداثة والتجدد التي يأمل المتخصصون أن يمسكوا من خلاله بطرفي الخيط ، وهذا ما يميز فكر العلامة الجنابي الذي احتوى هذه التركيبة المعقدة في كلٍّ متكامل من الدرس اللغوي الحديث.

ومن هنا جاءت محاولات التيسير على يد إبراهيم مصطفى وتلاميذه كنقطة بداية للمزج بين المعيارية والوصفية؛ رغبة منهم من إنشاء درس لغوي جديد، وخوفاً على ضياع تراث غني لا يمكن تعويضه، ثم انطلقت الدراسات اللسانية الحديثة بشتى أصنافها لتؤسس درساً لغوياً حديثاً قد يظنه البعض خالصاً إلا أنني أزعم أنه جزء متطور عن المنهج التيسيري، بدليل أن معظم الدراسات اللسانية العربية بل برمتها تدرس النص العربي القديم بمنهج حديث، وهذا ما طمح إليه الدارسون في بداية النقلة المنهجية للدرس، إذ أوجسوا في نفسهم مخافة التأثر بالمنهج وطريقة التحليل بالاعتماد على اللغة الدارجة كعينة رئيسة للتحليل والدراسة، فهذا الأمر يجعل المدرسة العربية اللغوية متفرّدةً مرة أخرى كسابقتها الكلاسيكية، فهي مازالت محافظة على اللغة العربية بشقيها الفصحى والفصيحة، لتؤسس جواً ملائماً لاتساع الدراسة اللسانية التي يستطيع القارئ العربي من خلالها أن يطّلع على الدراسات والموضوعات والمفاهيم اللغوية المختلفة في كل أرجاء الوطن العربي، أمّا الدرس اللغوي الوصفي الغربي أو الأمريكي فهو يدرس اللغة الدارجة المستعملة كأساس لمادة الدراسة اللغوية، وهو ما وصفه دي سوسير بدراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وليست دراسة اللغة من أجل ترقيتها أو تطويرها أو تصحيح وتعديل جوانب منها(11).

إنّ هذه الانتقالة الكبيرة في مضامين علم اللغة تحتاج إلى تغيير كبير في المنهج والطرح، وهذا التغيير يتأتى عن طريق اتخاذ منهج مغاير تماماً للمنهج السابق، الأمر الذي يجعل القائمين على الدرس اللغوي أمام مهمة صعبة يطمح من خلالها بلورة درس لغوي نافع، تتلاقى فيه مجموعة المفاهيم القديمة والحديثة ومن دون تقاطع أو تضادّ ؛ ليتسنى للباحثين التوصل إلى ثيمة علمية نافعة يتضمنها علم اللغة الحديث، وهذا الأمر على الرغم من صعوبته إلا أنه يفتح آفاقاً جديدة لمستويات التحليل والاستقصاء، فلمّا تزل الدراسات اللغوية الحديثة تضفي إلى النص العربي القديم نوعاً من التحليل المتناسق والمنسجم الذي يجعل القارئ يتلذذ بمكامن التحليل الجديد ضمن قراءات تحليلية جديدة تضيف شيئاً من المعرفة والإبداع الذي يخرج القارئ من الانتظام المعتاد الذي يصفه كثيرون بالقديم والمكرر بل حتى بالممل إلى التشويق والاهتمام والاطلاع على مفاهيم ومصطلحات جديدة، تكسر جو الرتابة الذي هيمن على هذا الدرس ليجعل منه انبثاقاً جديداً يرنو إلى التسابق مع العلوم الأخرى في تحصيل المكانة العلمية المرموقة لعلم اللغة، ولطالما تجد العلامة الجنابي يميل إلى عنصر التشويق والدهشة في كشف المعلومة

اللغوية بأسلوب يشبه إلى حدٍّ ما المؤلفات الغربية المعتبرة التي تنقل الباحث إلى أجواء معرفية ممتعة ونافعة تنقل الدارس إلى مديات واسعة في مفهوم اللسانيات الحديثة.

ومن بين هذا العرض الوجيز لمقتضيات علم اللغة كجانب بحثي مقنن ومتطور ظهرت ملامح درس لغوي حديث تنتمي إليه مجموعة من المفاهيم التي استمدت مقتضياتها من الدرس القديم والحديث مع إضافات ذات أهمية بالغة تنبئ بدرس لغوي يبدو لي متكاملا من جوانب كثيرة، وهذا المنهج تبناه مجموعة فذة من أساتذتي الأفاضل في اللغة العربية منهم العلامة طارق عبد عون الجنابي وصاحب أبو جناح وعلي زوين والراحلان عبد الأمير الورد ونعمة رحيم العزاوي، ولعلّ العلامة الجنابي كان أكثر تأثيراً بي وقد أحطت بالكثير من أفكاره وأطروحاته في الدرس اللغوي ؛ والسبب في ذلك هو رحلتي معه من خلال تدريسه لي في الماجستير والدكتوراه، فضلا عن إشرافه عليّ في رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه، هذا الأمر أخذت من خلاله على عاتقي مقارنته الدرس اللغوي القديم، وكيف يرى ذلك الدرس من وجهة نظره كمتخصص نادر في اختصاصه، بالإضافة إلى كيفية طرح الدرس اللغوي وماهية إبراز درس لغوي منسجم متكامل، بعيداً عمّا تضفيه النمطية في الطرح والعرض والأسلوب، فبدا لي أنه منفرد انفراداً خاصاً في ذلك الطرح، وأن له توجّهاً جديداً لم يتسنَ لأقرانه الالتفات إليه، بالإضافة إلى فهمه الكبير لتطور الدرس اللغوي في جميع مراحله، فقد كتب هو وبعض زملائه مؤلفاً مهماً في علم اللغة التاريخي وهو (تاريخ العربية)، وقد كان مختصاً بمراحل نشأة النحو العربي ورجاله ومدارسه، فضلاً عن المعجم العربي ومشاربه، وكذلك مفهوم البلاغة[12]، نعم إنّ هذا الكتاب بتوصيفاته كتاباً كلاسيكياً يتناول الجنبة النحوية العربية الأولى إلا أن أبحاثه وآراءه وأطروحاته ذات صبغة حداثوية تنتمي إلى المنهج الوصفي انتماءً كاملاً، إذ تناول في إحدى أبحاثه أسلوب النداء، فدرسه دراسة وصفية معتمداً فيها على علم النفس وعلم الاجتماع، إذ يقول: "يتصدى علم اللغة الاجتماعي لدراسة أثر المواقف الاجتماعية في الأداء اللغوي، واستعمال الإنسان أنماطاً لغوية للتعبير عن تلك المواقف"[13]، فأسلوبا الندبة والاستغاثة تركيب لغوي يستمده الفرد من المجتمع للتعبير عن مشاعره وأحاسيسه[14]، ناهيك عن أمثلته البحثية والدرسية التي لا تخرج عن ماهية الوصف والتداول والاستعمال على الإطلاق، فهو يرفض رفضاً قاطعاً استعمال الأمثلة المصنوعة والقياسية التي يذهب بها النحوي مذهباً قواعدياً والتي لا تنتمي إلى الاستعمال اللغوي[15].

مقاربات الدرس اللغوي لدى العلامة الجنابي

يعدّ الدرس الحديث درساً أكاديمياً بامتياز، فهو لا يخرج عن السياقات والقوانين التي تحددها المؤسسة الحكومية أو العلمية، فمن البديهي أن يتخصص الأستاذ في الجامعة تخصصاً واحداً يحدده ما يعمله من مشروع بحث للحصول على الدكتوراه، فكان العلامة الجنابي قد حصل عليها من خلال تحقيقه لكتاب (المذكر والمؤنث) لأبي بكر ابن الأنباري (328هـ) والذي كان ملتزماً بنظام تحقيق النصوص التزاماً تاماً من حيث دراسة صاحب الكتاب وتحقيق كتابه[16]، وفي الواقع هذا العمل لم يجعله ذا اختصاص مقتصر على هذا المجال فحسب، وإنما وبشهادة الجميع يحمل من الخبرة والمعلومة والدربة في الدرس اللغوي ما لا يحمله أحد، فكان درسه عبارة عن جولة معرفية في جميع ميادين اللغة وبشتى مستوياتها، فلا تراه ضليعاً في جانب دون آخر وعلى المستويين اللغوي والأدبي، والأهم من ذلك أن له من الطرح ما لم يستطع الكثيرون مجاراته، وهذا الطرح اتسم بالأسلوب الوصفي في معالجة المسائل اللغوية، على اعتبار أنه يوظف مقولات الدرس اللغوي الحديث في إبراز محددات التراث، معتمداً على المنهج التأصيلي في المزاوجة بين القديم والحديث، وذلك عن طريق تأصيل التراث بالاعتماد على الدرس الحديث، أضف إلى ذلك أنه حاول أن يستفيد كل الفائدة من الحداثة، ولأسباب موضوعية أهمها:

1- تيسير الدرس اللغوي العربي الكلاسيكي وتسهيل الاطلاع عليه.

2- تنظيم قراءة المدونة اللغوية قراءة تاريخية وصفية شاملة.

3- إيجاد تفسيرات علمية للمادة اللغوية.

4- التوجه نحو شمولية علم اللغة والاتجاه نحو عالميته، وهذا ما تجده في دراسته لبعض الجوانب النحوية التي اعتمد من خلالها على جملة معطيات آمن بها دي سوسير وطبقها في أعماله.[17]

بدا لي من حيث التسلسل الزمني أن العلامة الجنابي يتناول الدرس على وفق قاعدة الدرس التصاعدي، فهو يبدأ بمقدمات تقليدية يأخذ من خلالها جملة من نماذج الطرح القديم، مستعملا مجموعة من النصوص والشخصيات اللغوية القديمة المختلفة، ثم ينتقل إلى التحليل بوساطة استنباط القاعدة اللغوية المحددة في الدرس، مؤكداً كل التأكيد على ضبط نسبة القاعدة أو الرأي إلى صاحبه الحقيقي عن طريق مجموعة من الروايات المختلفة، مستطرداً بسرد علمي رصين لنقد المرويات وكيفية روايتها والفائدة منها، ومدى

صحّتها، والتعليق على أهميتها العلمية والتاريخية، فكل كتاب لغوي يقع بين يديه لا يُسلِّم بنسبته للمرة الأولى، فلطالما تحدث عن كتب ينفي نسبتها لأصحابها كما فعل محققوها، ومنها كتاب (المقصود في علم الصرف) لأبي حنيفة النعمان(149ه)، و(الجمل) للخليل بن أحمد الفراهيدي(170ه)، و(عجائب علوم القرآن)، و(شرح المفضليات)، و(شرح بانت سعاد) لأبي بكر ابن الأنباري، وغيرها كثير[18].

إنّ أسلوب الفحص والتمحيص كان سمة بارزة في درس العلامة الجنابي، فهو يتناول الدرس من جميع جوانبه التاريخية والعلمية والنفسية والاجتماعية، فلا تجده يستشهد بحوادث لا يؤمن بها أو مجرد الشك وعدم التيقّن بصحتها، فقد رفض رفضاً قاطعاً أن تكون واقعةُ (المسألة الزنبورية) التي جاءت في كتب الكثير من النحويين واقعةً حقيقية، فهو يرى أنّ ذلك النحوي المقرئ المعلم المؤدِّب وهو الكسائي لا يمكن أن يُقبِلَ على فعلةٍ يمكن لها أن تثلبه الدهر كله، ناهيك عمّا روي من فظاظة الفرّاء سوء أدب خلف الأحمر، كما وصفه سيبويه في الجلسة[19]، وقد ابتدأ الأمر عن طريق سؤال سيبويه بعض الأسئلة النحوية، فعندما يجيب سيبويه يقول له خلف في كل سؤال: أخطأت[20]، هذا الأمر كان من أشدّ ما يقلق أستاذنا الجنابي ويزعجه، ومما يصرح به دائماً أنه قد كان مؤمناً تماماً بأنّ كتاب سيبويه هو من بنيّات أفكاره، وليس منسوباً له كما يزعم البعض، وأنه قد ألفه بعد وفاة الخليل بدليل قول سيبويه في بعض المسائل (رحمه الله)[21]، فالجنابي يسرد المسألة النحوية عند سيبويه بتصور درامي، عن طريق وصف كيفية جلوس سيبويه بين يدي الخليل ومناسبة الحوار اللغوي بينهما، محاولاً إبراز مشهد انسجامي بين الأستاذ وتلميذه من خلال النقاش والحوار والإقناع بينهما، ثم يصف العلامة الجنابي مبررات أسلوب سيبويه في تأليف كتابه رداً على من قال إن كتاب سيبويه يفتقر إلى المنهج[22]، فهو يرى أنه على مستوى عال من المنهجية، فهو مقسم على ثلاثة أقسام، القسم الأول هو التركيب أو النحو، والقسم الثاني هو التمارين أي الصرف، والقسم الثالث هو الصوت الذي أسماه بباب الإدغام، كما يرد دائماً على من يزعم أن الكتاب منسوب لسيبويه، أو أن سيبويه مجرد جامع لآراء السابقين من النحويين[23]، فهو يدافع عن هذا الكتاب ومؤلفه في الكثير من المناسبات، فكان يحاول في درسه كثيراً أن يبعد الشبهة عن الكتاب بل يصل الأمر به مدافعاً عنه في كل وقت وحين.

ومن ردوده ومؤاخذاته أيضا ما اصطُلح عليه بالمدرسة النحوية، كمدرسة الكوفة والبصرة وبغداد ومصر والأندلس، فقد رفض رفضاً قاطعاً أن يكون المكان محدِّداً لمنهج

لغوي معين، فلما تزل تذكر المصادر المختلفة أن نحاة الكوفة قد استقوا مشاربهم من نحاة البصرة وكذلك العكس، ناهيك عن انفرادات كثيرة لا تكاد تُحصى بأن النحويين البصريين قد يخرجون بآراء تختلف عن نظرائهم البصريين، والكوفيون أيضاً لهم ما يشبه ذلك، ليس على الصعيد الفردي فحسب، بل يصل الأمر أحياناً لاتفاق أكثر من نحوي على رأي يخالف به جمهور مدرسته، وكثيرا ما يكون الرأي ليس خلافياً، وإنما ترجيح لرأي في المدرسة الأخرى، هذا الأمر جعله غير معترف بما يسمى بالمذهب أو الطريقة النحوية، و يبدو أنّ هذا الرأي قد اتجه إليه جمهرة من الباحثين، وقد استدل بعضهم على ذلك من خلال الاستقصاء التاريخي لبعض المصطلحات التي استعملها قدامى النحويين، تقول خديجة الحديثي:" إنّ الباحثين الأوائل كانوا ينسبون النحو أو النحوي إلى البلد الذي عُرف به واشتهر، فيقولون من أهل البصرة أو من أهل الكوفة أو عالم البصرة أو عالم الكوفة أو من علماء البصرة أو البصريين أو الكوفيين أو البغداديين"[24]، كما ترى أنّ أول من قسّمهم ونظّمهم على وفق هذه البلدان هو أبو بكر الزبيدي (379ه)، كما أنه أول من استعمل مصطلح (مذهب)[25]، وقد أوضح العلامة الجنابي مسألة في هذا الصدد ببالغ الاهتمام وهي أنّ المدرسة الكوفية إذا كانت نظيرةً للمدرسة البصرية فأين المناظرة في المنجز والتأليف؟ على اعتبار أنّ المدرسة البصرية قد أبرزت نتاجاً لغوياً منقطع النظير تمثّل بكتاب العين والعروض للخليل، والكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد. والمعلوم أنّ المدرسة الكوفية من أبي جعفر الرؤاسي (187ه) وحتى ابن كيسان (299ه) لم تنتج مؤلفاً نحوياً معتبراً يضاهي كتاب سيبويه أو المقتضب، ثم جاء أبو بكر ابن السراج (316ه) ليضع كتابه (الأصول في النحو) عنواناً جديداً يباري كتب النحويين البصريين، والجدير بالذكر أنّ ابن السراج قد عُدّ من نحاة الكوفة الذين غلب على تأليفهم الرأي البصري[26]، فهذا الأمر أوحى به العلامة الجنابي إلى أن الكوفيين قد بنوا مدرستهم النحوية على أسس بصرية اتفاقاً واختلافاً وليس هناك مدعاة إلى التصنيف والعزل بين الفكرين.

إنّ الدرس اللغوي الحديث لدى الجنابي يتسم بطابع التلاقح المثمر، من دون أن تشعر أنه ينحاز إلى حقبة دون الأخرى، فعلى الرغم من الميل والحب الشديدين للإرث اللغوي العربي، بيد أنه يشعر بقصور المنهج القديم في تتمّة مقومات الدرس اللغوي الحديث، فهو يدعو إلى إعادة النظر في بعض المصطلحات والمفاهيم، منها مصطلح (المنهج التاريخي)، فهو يرى أنه مصطلح قاصر لا يمكن أن يلبي معطيات مفهومه، فدلالته

التعاقبية لا تحيط بدلالته اللغوية[27]، لذا يتوجب البحث عن مفهوم أوسع ينتمي إليه التاريخ اللغوي بالإضافة إلى اللغة تاريخياً[28]، فقد أوصاني في مناسبات عدة ألّا أقف على المصطلح بالتسليم والقبول، والبحث في إيجاد تعريف مناسب لهذا المصطلح، مع الوقوف كلياً على من تناوله بالبحث والاستقصاء، فضلاً عن تحفيزه وحبه وإعجابه بالمغامرات اللغوية التي يحاول معظم الأساتذة الابتعاد عنها وعدم الخوض بها، بخلافه فقد كان يؤكد على الخروج عن النمطية المقننة في الطرح والبحث، والحثّ على الإتيان بجديدها ومغايرها وإن كان ضرباً من التخمين أو المغامرة، هذا الأمر فسح لطلابه، ولاسيّما المقربون منه، أن يتجولوا بحرية في البحث والطرح والتصريح في مضامين علم اللغة.

مستويات الدرس اللغوي لدى العلامة الجنابي

اعتاد طلبة قسم اللغة العربية في الكليات المختلفة وبالمراحل الأولية والعليا على أن يدونوا مجموعة مفردات مقرّة من قبل اللجان المختصة لضبط الدرس اللغوي على وفق جملة من آراء المتخصصين ومقترحاتهم، فترى أستاذ المادة لا يحيد عن هذا النمط إلا في النادر، بيد أن العلامة الجنابي كان يضع لدرسه مقرراً خاصاً به ليس بالضرورة مطابقاً لمقررات هذه اللجان، وهذا الأمر جعل درسه درساً خاصاً ينفرد به في كل الأوقات، ومن أهم ما يميز درسه اللغوي هو:

1- عدم التقيد بمضمون الدرس الواحد أو المفردة أو الموضوع أثناء المحاضرة.
2- التعريج على مفاهيم وأفكار ذات علاقة توافقية مع الدرس المطروح.
3- المزج العلمي المقنن بين مستويات اللغة المختلفة، وإضافة كمٍّ هائل من المعلومات المختلفة.
4- إخضاع الطالب إلى الاختبار المفاجئ في محاور شتى.

هذه الميزات جعلت من درسه مختبراً لغوياً فعّالاً يطرح المادة بصورة علمية قلّ نظيرها، أسهمت كثيراً في انعكاسات إيجابية لدى الكثير من طلابه، ولنفرد أمثلة على درسه، وكيفية تناوله للمادة الدراسية والبحثية التي قسمتها على مستويات تحليل اللغة.

أولاً: الدرس الصوتي

يعدّ درس علم الأصوات لديه من أهم الدروس إذا لم يكن هو الدرس الأول بالنسبة إليه[29]، فلم يتناول درس الصوت أو الصرف أو النحو أو غيره إلا وكان علم الأصوات حاضراً، فقد جعل له اهتماماً منفرداً في العرض والنقاش، وهذا الاهتمام متأتٍ من جملة

ملاحظات لديه، أهمها افتقار الدرس الصوتي في العراق إلى المختبر العملي الأمر الذي جعل البتّ في الأحكام المتعلقة فيه تخمينياً يرتكز على التنظير والاجتهاد، وهذا الأمر يعود بدراسة علم اللغة حديثاً في العراق إلى بدايات الدراسات اللغوية القديمة، كما حدث لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه في خلافهما بمخارج بعض الأصوات وصفاتها[30]، فلطالما تكررت في درس الأصوات عبارات مثل يبدو لي، وأعتقد، وقد يكون، وربما وغير ذلك دليلاً على اعتماد الدرس الصوتي في العراق على التخمين والتقدير.

إنّ السبب في اهتمامه بهذا المجال هو ميله الشديد إلى علم التجويد ومتعلقاته، فلا تكاد تخلو محاضرة من محاضراته إلا ويأتي بذكر شيء يتعلق بعلم التلاوة والتجويد، فقد كان يجهد نفسه في خلق جوٍ من المختبرية اللغوية لفهم المصطلحات، ولاسيّما مصطلحات النبر والتنغيم والروم والإشمام وغيرها، فالمعروف أنّ النبر هو"نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع المجاورة"[31]، ولم يتسنَّ لمعظم الدارسين تمثيل النبر بصورة أكثر وضوحاً من جملة التعاريف التي أوردوها في مؤلفاتهم، وقد وصف العلامة الجنابي النبر بدفقة الماء الذي ينساب من مجرى ضيق ثمّ تضغطه بيدك فيبتعد عن نقطة سقوطه، وكذا الصوت عند نبره، فالكلام يخرج منساباً ثمّ يرتفع الصوت في مقطع معين من الكلمة كالضغط على صوت الألف عند انزعاجك من شخص ما يتكلم معك فتقول : كفى، فتمدّ صوت الألف وبشدة أقوى من الكاف والفاء، وكذا الحال بالنسبة للإشمام الذي هو"ضمُّ الشفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه من غير صوت يدركه البصير دون الأعمى"[32]، فهو يصف ضمّ الشفتين وصفاً دقيقاً مع انحيازه لتمثيل الياء عند تدوير الفم، ويبدو لي أنّ هذا الاهتمام جاء من عمق علاقته بالراحل الدكتور عبد الأمير الورد، إذ أخبرني ذات مرة الدكتور الورد (رحمه الله) أنّ علم التلاوة والتجويد هو أطهر العلوم وأقدسها على وجه الأرض، فهو يعلمك كيف كان رسول الله ﷺ يتكلّم وكيف كان ينطق الحرف، ناهيك عن أنّ الدرس الصوتي هو الأداة الأولى للولوج إلى الدرس اللغوي.

ثانياً: الدرس الصرفي

كما معلوم أنّ مسيرة العلامة الجنابي اللغوية تكاد تتحدد بالمنهج الكلاسيكي التقليدي، ويمكن تحديد ذلك من خلال نتاجاته العلمية، فهو يميل إلى جانب التحقيق والتأليف في النحو القديم، ومن ذلك كتابه (ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه)، و(تاريخ

العربية)، وتحقيقه لكتاب (المذكر والمؤنث) الآنف الذكر، وكتاب (ائتلاف النصرة واختلاف نحاة الكوفة والبصرة) للزبيدي، وما شابه ذلك من النتاج[33]، فهذا التوجه من التأليف يوحي إلى متتبعه أنّ صاحبه يميل كل الميل إلى الأسلوب التقليدي من حيث المفهوم والمصطلح، إلّا أنه لم يكن كذلك ولاسيّما في الجانب الصرفي، فهو لا يرتضي دراسة الصرف على وفق المنهج القديم، الذي أخرج المبنيات من الأسماء والجامد من الأفعال والممنوع من الصرف والحرف برمته، فهو يرى أنّ الصرف هو ما تُرجم بمصطلح (المورفولوجيا)[34]، الذي عدّ التراكيب المفردة من المعجم هي مكونات المستوى الصرفي، من دون العودة إلى البناء أو الجمود أو الحرفية، فكل كلمة مفردة لم تدخل بعد في جملة هي عنصر مورفولوجي، ترتكز في التركيب عن طريق التحليل الرأسي للكلام[35]، وبذلك يكون الصرف لديه هو الصرف العالمي الذي يمكّنه من دراسة وتحليل العربية على وفق الطريقة التي يُحلل بها علم اللغة في كل مكان وفي أي مدرسة لغوية، إذ صرح لي في أحد أيام الدراسة بأنّ الضمائر وأسماء الإشارة وحروف المعاني هي صيغ صرفية، ورفض أن أدرسها ضمن الجانب النحوي (التركيبي) في إحدى المباحث الخاصة بي، على اعتبارها أنها بذاتها لم تدخل التركيب بعدُ فهي متعلقات صرفية مورفولوجية وليست نحوية تركيبية.

إنّ هذا التوجه الحداثوي قد غلب على تناوله في البحث والدراسة من خلال المنهج الوصفي، فهو بهذا النسق يحاول أن يجعل من علم الصرف ميداناً علمياً صرفاً يخدم علم اللغة في جميع الدراسات اللغوية في العالم، ولا يشترط أن تنأى الدراسات العربية عن نظيراتها الغربية ؛ لتحقيق تكامل معرفي لغوي نافع، ولكن بالمقابل اتجهت أفكاره الصرفية إلى المزج بين الصرف ومستويات التحليل الأخرى، ولاسيّما الدلالة، والتي يؤمن العلامة الجنابي تماماً أنها مستويات ذات علاقات جدلية من حيث البحث والتقسيم، وعلاقات توافقية من حيث الإفادة والأحكام، فهي في فكره تلجأ إلى مفهوم التداول كما لدى دي سوسير الذي "يتوزع بصورة منتظمة بين عدد من العناصر ويتفق مع تقابل مهم في الوظيفة أو الصنف أو التحديد"[36]، فهذا الكل التداولي المنسجم يحرف المسار الكلاسيكي لمفهوم الصرف وينطلق بتمثيلات معرفية تخدم علم الصرف العربي ضمن مفاهيمه الجديدة، وبذلك يكون الجنابي قد قفز على ظواهرَ الربط الصوتي والرياضي للمفردات ليؤسس ظاهرة نسقية جديدة تخدم الدلالة الصرفية أو النحو الصرفي أو الصوت الصرفي أكثر من انحسار الدرس على زنة الكلمات وبعض دلالاتها، ناهيك عن انفتاح

آفاق هذا الدرس وأخذ مكانه الصحيح والمناسب، فاسم الإشارة (هذا) لديه هو الصيغة المورفولوجية الاسمية التي تشير إلى كائن مذكر حقيقي ومجازي، فلم يعد ذلك الاسم المبني الذي في محل رفع أو نصب أو جرّ فحسب.

ثالثاً: الدرس النحوي (التركيبي)

بعد أن رفض العلامة الجنابي أن يكون الدرس الصرفي درساً تقليدياً محضاً يخضع إلى حيثيات الدرس العربي القديم، صار لزاماً على الدرس النحوي أن يأخذ منحًى آخر لا يحاكي درس النحويين القدامى، فبعد أن أخرج مجموعة مفردات كانت في السابق عماد الدرس النحوي لجأ إلى تحديد مفهوم جديد ومختلف للنحو، فقد عدّ النحو العلاقة الإسنادية بين الكلمات، وهذه العلاقة تحدد بمفهومها الأولي معنى الجملة، على اعتبار أنّ الكلمة هي أصغر جزء في تركيب الجملة، والجملة هي حدّ مركب من الكلمات[37]، فكل علاقة إسنادية تؤلف الكلام هي جانب تركيبي يؤسس معطيات المنهج الحديث في مفهوم النحو، فهذه العلاقة تتحدد عن طريق الصيغة لتكوّن معنى محدداً يسمى بالمعنى النحوي[38]، وهذا ما يجعل المنهج الحديث سمة فارقة في الدرس النحوي للعلامة الجنابي.

فالتحليل النحوي يتجه لديه إلى التعامل الإيجابي بين النظام الإسنادي ومحددات الدلالة، وإظهار مبررات العلاقة بين اللفظة ومجاورتها، معتمداً على المرجعية النحوية والمعجمية في رسم ملامح الكلام لدى المتكلم، فيرتكز على سياقات الحال والخطاب مستعيناً بنظرية الربط كما يصفها ناعوم جومسكي[39]، وبذلك يكون مفهوم الجملة أو الكلام لدى الجنابي بمعنى واحد، فهذا الارتباط القواعدي هو النظام المهيمن على النحو التوليدي، فلا يمكن عمل إجراء استقرائي صحيح للكلام إذا كانت الجملة تخضع لارتباط خاطئ[40]، وهذا ما حاول الجنابي أن يوصله إلى الباحثين والمتخصصين لفهم العملية الإسنادية فهماً علمياً رصيناً بعيداً عن التخبط والمجازفات في تحديد مفهوم النحو أو الإسناد أو الجملة أو الكلام، فهي جميعها لديه ذات مفهوم واحد.

رابعاً: الدرس الدلالي

اتخذ العلامة الجنابي الدرس الدلالي علامة فارقة بين المستويات اللغوية الأخرى، فما يتعلق بهذا الدرس قد صرح به صراحةً بقوله: إنّ الدرس الدلالي الحديث قد بدأ ولا يعلم أحدٌ كيف يغلقه، فهذا العلم له جانبان، الأول هو ما يتعلق بعلوم اللغة الأخرى، كالدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة النحوية، أمّا الجانب الآخر فيخصّ متعلقات المحور الدلالي، كالمعجم ومصطلحات الترادف والمشترك اللفظي والتضاد، والنظريات

الدلالية الحديثة، وهو بذلك يمزج تماماً بين مقتضيات الدلالة العربية والدلالة الغربية أو الحديثة، محاولاً قدر الإمكان حسر هذا الجانب المعرفي اللغوي الكبير في نظام منسجم متكامل.

لقد حاول الجنابي أن يضع منهجاً معجمياً جديداً دعا به إلى تدوين العربية القديمة والحديثة منذ العصر الجاهلي وحتى يومنا هذا، فهو يرى بضرورة تدوين جميع المفردات المتطورة دلالياً وعدم ضياعها واندثارها ؛ لأنها كانت تشكل مفصلاً لغوياً رئيساً لدى المتكلم، ناهيك عن دعوة الكثير من الباحثين لوضع حدّ لضياع ألفاظ الحضارة والمبتكرات، كما أنها دعوة لعدم جمود المعجم العربي ورفده بالمفردات والألفاظ والدلالات [41].

تُعد النظريات الدلالية الحديثة مركز اهتمام الدرس لدى العلامة الجنابي، فقد اهتمّ كثيراً بالتدارس والتجاذب بينه وبين طلابه للوصول إلى نظرية متكاملة من تلك النظريات، فقد كانت تتراوح جنبات الدرس بين النظرية السياقية ونظرية الحقول الدلالية[42]، لكنه كان أكثر ميلاً بالاعتماد على نظرية السياق، فهو يعتبرها أساس التكوين المعجمي والدلالي في علم اللغة، وأنّ الكلمة لا قيمةَ معنوية لها من دون محددات السياق.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة اليسيرة بين كنف علّامة فذّ كالدكتور طارق عبد عون الجنابي اتضحت لي مجموعة من النتائج لا بدّ من الإشارة إليها وهي:

1- إنّ الدرس اللغوي في عصرنا هذا منوط بما يفرزه صاحب الدرس من تأثر وإبداع، وهو حرّ في اتّخاذ أيّ منهج يراه مناسباً في طرحه المادة العلمية.

2- يعدّ درس العلامة الجنابي درساً لغوياً شاملاً لا يحدده منهج أو مفردة تقيّد عرضه للمفاهيم اللغوية.

3- جمع أسلوبه في الطرح نمطين متباينين وعلى نحو متساوٍ وهو النمط القديم والنمط الحديث.

4- تركزت موضوعات محاضراته على الجانب الصوتي أكثر منه في الجوانب اللغوية الأخرى.

5- الدمج بين المستوى الصرفي والمستوى النحوي تحت مسمى علم اللغة التركيبي، ليتحدد من خلاله مفهوم الجملة الكلام الذي نادى به الكثيرون من قبل.

6-تعالق مستويات تحليل اللغة لخدمة علم الدلالة.

7-الابتعاد إلى حدّ ما عن الخوض في متعلقات علم الدلالة، ولاسيّما علم الدلالة الغربي، لما يمتلكه من تفرعات وتشعبات وتناقضات كثيرة، الذي قد يدخل الدرس الدلالي بعضُ الخلط وسوء الفهم لدى الطالب.

الهوامش

[1]) ينظر: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 285.

[2]) ينظر: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: 71-75.

[3]) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: 7.

[4]) البحث اللغوي عند الهنود: 16.

[5]) ينظر: البحث النحوي عند الهنود: 13-17، وتاريخ الدرس اللغوي قديماً وحديثاً: 12-20.

[6]) الكنز الثمين في قواعد اللغة العبرية: 10.

[7]) الأصول الجلية في نحو اللغة الآرامية: 5-6.

[8]) ينظر: اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية: 26/1.

[9]) ينظر: محاضرات في اللسانيات: 155.

[10]) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: 134.

[11]) ينظر: محاضرات في اللسانيات: 85.

[12]) ينظر: تاريخ العربية: 131-132.

[13]) أبحاث عربية: 88.

[14]) ينظر: أبحاث عربية: 99-100.

[15]) ينظر: أبحاث عربية: 87-88.

[16]) ينظر: المذكر والمؤنث: 7/1-107.

[17]) ينظر: الدكتور طارق الجنابي وجهوده اللغوية: 11.

[18]) ينظر: المذكر والمؤنث: 30/1-34.

[19]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:224/2.

[20]) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 66، والإنصاف في مسائل الخلاف: 224/2.

[21]) ينظر: الكتاب: 25/1.

[22]) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف): 60-61.

[23]) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 101-102.

[24]) المدارس النحوية (د.خديجة الحديثي): 27.

[25]) ينظر: المدارس النحوية (د.خديجة الحديثي): 27.

[26]) ينظر: المدارس النحوية (د.خديجة الحديثي): 280، والمدارس النحوية أسطورة وواقع: 36.

[27]) ينظر: مفاتيح المصطلحات في اللسانيات: 46.

[28]) ينظر: تاريخ العربية: 1.

[29]) ينظر: طارق الجنابي وجهوده اللغوية: 11.

[30]) ينظر: العين: 41/1-42، والكتاب: 445/4.

[31]) علم الأصوات (كمال بشر): 512.

[32]) الكنز في القراءات العشر: 99.
[33]) ينظر: طارق الجنابي وجهوده اللغوية: 12-23.
[34]) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 37.
[35]) ينظر: الألسنية الحديثة واللغة العربية: 39.
[36]) علم اللغة العام: 181.
[37]) ينظر: فن النحو: 37-38.
[38]) ينظر: من قضايا اللغة: 184.
[39]) ينظر: المعرفة اللغوية (ناعوم جومسكي): 61.
[40]) ينظر: المعرفة اللغوية (ناعوم جومسكي):62.
[41]) ينظر: أبحاث عربية: 245.
[41]) ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار عمر): 68-79.

مصادر البحث

- أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفريتريش فيشر- إعداد وإصدار د.هاشم إسماعيل الأيوبي – ط1-1994م.
- الأصول الجلية في نحو اللغة الآرامية – المطران يعقوب أوجين منّا – منشورات مركز بابل – بيروت 1975م.
- الألسنية الحديثة واللغة العربية – د.محيي الدين حميدي- مؤسسة اليمامة الصحفية- العدد 40 – الرياض1997م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ــ أبو البركات الأنباري (577هـ) – دار الطلائع – القاهرة.
- تاريخ الدرس اللغوي قديماً وحديثاً – د. نادية رمضان النجار- مؤسسة حورس الدولية – ط1- الإسكندرية 2015م.
- البحث اللغوي عند العرب – د.أحمد مختار عمر- عالم الكتب – ط9- القاهرة 2010م.
- البحث اللغوي عند الهنود – د.أحمد مختار عمر- دار الثقافة – بيروت 1972م.
- تاريخ العربية – د.عبد الحسين محمد ، ود.رشيد عبد الرحمن ، ود.طارق عبد عون – تصميم مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة – د.حسن منديل – دار الضياء للنشر والتوزيع – ط1- عمّان 2007م.
- الدكتور طارق الجنابي وجهوده اللغوية – بدرية ناصر عبد – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التربية الجامعة المستنصرية – بغداد2012م.
- طبقات النحويين اللغويين – أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (379هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – ط2- القاهرة.
- علم الأصوات – د.كمال بشر- دار غريب – القاهرة 2000م.
- علم الدلالة – د.أحمد مختار عمر- عالم الكتب – ط5- القاهرة 1998م.

- علم اللغة العام – فريدنان دي سوسير– ترجمة د.يوئيل يوسف عزيز– مراجعة د.مالك المطلبي – آفاق عربية – بغداد 1985م.
- العين – الخليل بن أحمد الفراهيدي (175ه)– تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي – مطبعة أسوة – ط2 – 1425ه.
- فن النحو بين اليونانية والسريانية – ترجمة ودراسة لكتابي ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازي – ترجمة ماجدة محمد أنور – المجلس الأعلى للثقافة – مصر 2001م.
- كتاب سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ) – تحقيق عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – ط3– القاهرة 1988م.
- الكنز الثمين في قواعد اللغة العبرية – أحمد فؤاد أنور– مركز الراية للنشر والإعلام – ط1– القاهرة 2000م.
- الكنز في القراءات العشر– ابن الوجيه الواسطي (740ه) – تحقيق هناء الحمصي – دار الكتب العلمية – ط1– بيروت 1998م.
- اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية – المطران يوسف داود الموصلي – مطبعة دير الآباء الدومنكيين – الموصل 1879م.
- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي – د.نور الهدى لوشن – جامعة الشارقة 2008م.
- محاضرات في اللسانيات – د.خالد خليل هويدي ود.نعمة دهش الطائي – نور الحسن للطباعة – بغداد 2015م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع – د.إبراهيم السامرائي– دار الفكر– ط1– بيروت 1987م.
- المدارس النحوية – د.خديجة الحديثي – مطبعة جامعة بغداد – ط1– بغداد 1990م.
- المدارس النحوية – د. شوقي ضيف – دار المعارف – ط7 – القاهرة.
- المذكر والمؤنث – أبو بكر بن القاسم الأنباري 328هـ– تحقيق د.طارق الجنابي– دار الرائد العربي – ط2– بيروت1986م.
- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها – ناعوم جومسكي – ترجمة محمد فتيح – دار الفكر العربي – ط1– مصر1993م.
- مفاتيح المصطلحات في اللسانيات – ماري نوال غاري – ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني – دار سيدي بلعباس – ط1– الجزائر 2007م.
- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين – د.عطا محمد موسى – دار الإسراء – عمّان 2002م.
- من قضايا اللغة – د.مصطفى النحاس – مطبوعات جامعة الكويت – ط1– الكويت1995م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي – دار المعارف – ط2– القاهرة.